

محددات الفعالية النسبية للسياسة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة (1989-2017)**Determinants of the relative effectiveness of fiscal policy in the Iraqi economy for the period (1989-2017)**

م.د. سلام كاظم شاني الفتلاوي

جامعة كربلاء

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

Lecturer.Dr. Salam Kazem Shani Al – Fatlawi

University of Karbala

College of Management and Economics

Department of Economics

salam.k@uokerbala.edu.iq**الملخص**

تناول البحث قياس وتحليل الفعالية النسبية لادوات السياسة المالية (الضرائب والنفقات) في الاقتصاد العراقي للمدة 1989-2017. إذ يمكن للحكومة تحقيق استقرار الاقتصاد عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية للتأثير في مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهذا يعتمد على مستوى تطور البلد الاقتصادي وبنية الناتج.

وقد انطلق البحث من فرضية مفادها أن للسياسة المالية تأثير رئيس في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، بالأعتماد على هيكل الناتج المحلي الاجمالي في البلد، لذا فأن تفعيل تأثير ومساهمة القطاع الخاص في الناتج، سيعزز من فعالية ادوات السياسة المالية. و تتمحور اهمية البحث في توضيح الفعالية النسبية للسياسة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة 1989-2017. واستند البحث على المنهج الاستقرائي في التحليل الاقتصادي، لمتابعة تطور المتغيرات الاقتصادية الخاصة بالبحث عبر سلسلة زمنية، ومن ثم استقراء الواقع الاقتصادي وتحليل الظواهر الاقتصادية وتطورها خلال مدة البحث، ومن ثم استنباط الآثار الاقتصادية الناجمة عنها. ولتوضيح فعالية ادوات السياسة المالية في الناتج المحلي الاجمالي، استعنت بالقياس الاقتصادي، عن طريق استخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL.

ومن اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث، هي أنه ليس للنفقات الجارية تأثير معنوي قصير وطويل الاجل في الناتج المحلي الاجمالي، كما ليس للضرائب و النفقات الاستثمارية تأثير معنوي طويل الاجل في الناتج المحلي الاجمالي، وهذا يعني أن السياسة المالية غير فعالة في الاقتصاد العراقي في الاجلين القصير والطويل.

الكلمات المفتاحية، السياسة المالية، الضرائب، النفقات الحكومية، الناتج المحلي الاجمالي.

Abstract

The study examined the measurement and analysis of the relative effectiveness of fiscal policy tools (taxes and expenditures) in the Iraqi economy for the period 1989–2017. The government can stabilize the economy by using fiscal policy tools to influence the level of real GDP, depending on the level of the country's economic development and output structure.

The research started from the premise that fiscal policy plays a major role in achieving economic stability, relying on the structure of the country's GDP, so activating the role and contribution of the private sector in the output will enhance the effectiveness of fiscal policy instruments. The importance of research is to clarify the relative effectiveness of fiscal policy in the Iraqi economy for the period 1989–2017.

The research was based on the inductive method of economic analysis to follow the evolution of economic variables for research through a time series, and then extrapolating the economic reality and analysis of economic phenomena and development during the research period, and then derive the economic effects resulting from them. To illustrate the effectiveness of fiscal policy instruments in GDP, economic measurement was used through the use of ARDL.

One of the main conclusions of the research is that current expenditures have no significant short- and long-term impact on GDP, nor do taxes and investment expenditures have a long-term effect on GDP. This means that fiscal policy is ineffective in Iraq's economy Short and long.

Keywords, fiscal policy, taxes, government expenditure, GDP.

المقدمة

تعتبر فعالية السياسة المالية، عن مدى تأثير ادواتها في توازن الناتج المحلي الاجمالي، من أجل أبقاء الناتج عند المستوى المحتمل، عن طريق ادراة الطلب الكلي. وهذا يستند على طبيعة الاداة المستخدمة ومستوى التطور الاقتصادي للبلد وتطور مهام الادارة والتنظيم، فضلاً عن بنية الناتج المحلي. وتكون السياسة المالية فعالة، كلما ادى تغير معين في ادواتها الى احداث تغير اكبر في الناتج.

تتدخل الحكومة في مختلف المجالات الاقتصادية للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، إذ للنفقات الحكومية تأثير مباشر في اجمالي الطلب؛ ذلك أن النفقات أحد مكونات الطلب الكلي، في حين أن للضرائب تأثير غير مباشر في الطلب الكلي عن طريق تأثيرها في الدخل. تحدد الحكومة معدلات الضرائب وفق القانون، وذلك عن طريق تحديد الجهات المشمولة، لكن لا يمكنها تحديد مقدار الإيرادات الضريبية، إذ تعتمد إيرادات الضرائب على معدل الضريبة ودخل الأفراد. وعند المفاضلة بين الضرائب المفروضة، ينبغي أن تهدف الحكومة الى تحقيق الكفاءة والعدالة.

يعتمد تأثير السياسة المالية في الاجل القصير لضمان استقرار الاقتصاد، على مساهمة الضرائب والانفاق وكيفية تمويل النفقات، وما إذا كان التغير المالي مؤقت او دائمي. في الاقتصاد المغلق يعتمد تأثير السياسة المالية على مدى مساهمة التغيرات في الانفاق والضرائب في التأثير في سعر الفائدة بأعتباره عاملاً محدداً للانفاق الاستهلاكي والاستثماري ضمن مكونات الطلب الكلي. أما في الاقتصاد المفتوح، فيعتمد تأثير السياسة على مرونة سعر صرف العملة المحلية، إذ تكون السياسة المالية أكثر فعالية وفق نظام اسعار الصرف الثابتة.

في الاجل الطويل، تهدف إجراءات السياسة المالية الى توسيع القدرة الإنتاجية للاقتصاد وزيادة معدل النمو الاقتصادي، وهذا يرتبط ببرامج الإنفاق الحكومي ذات التأثير الدائم لفترات طويلة. أن الهدف الرئيس طويل الأجل لسياسة الانفاق الحكومي، هو تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومعتدل، إذ تهدف العديد من برامج الانفاق الحكومي الى تعزيز النمو الاقتصادي عن طريق تأثيرها في تكوين رأس المال المادي والبشري خلال مدة من الزمن. وبذلك يعد تأثير النفقات في النمو الاقتصادي، مؤشراً مهماً لأنتاجية الانفاق العام.

مشكلة البحث

تراجع تأثير ومساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي، ادى الى قلة مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة، ومن ثم انخفاض فعالية الضرائب كأداة مهمة من ادوات السياسة المالية. كما أن الاعتماد على الاستيرادات لتلبية اغلب مستلزمات الطلب المحلي، ادى الى تراجع فعالية سياسات الانفاق، على الرغم ارتفاع نسب مساهمتها في الناتج.

أهمية البحث

تتمحور أهمية البحث في توضيح الفعالية النسبية للسياسة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة (1989-2017).

أهداف البحث

يهدف البحث الى:

- 1- التحليل النظري لفعالية ادوات السياسة المالية في الاجلين القصير والطويل، فضلاً عن التحليل البياني لتطور المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في البحث للمدة (1989-2017).
- 2- قياس وتحليل تأثير ادوات السياسة المالية في الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها، أن للسياسة المالية تأثير رئيس في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهذا يعتمد على هيكل الناتج المحلي الاجمالي في البلد، لذا فإن تفعيل تأثير ومساهمة القطاع الخاص في الناتج، سيعزز من فعالية ادوات السياسة المالية.

منهجية البحث

استند البحث على المنهج الاستقرائي كأسلوب للتحليل الاقتصادي، عن طريق تحليل تطور البيانات الخاصة بمتغيرات البحث عبر سلسلة زمنية، ومن ثم استقراء الواقع الاقتصادي وتحليل الظواهر الاقتصادية وتطورها خلال مدة البحث، ومن ثم استنباط الآثار الاقتصادية الناجمة عنها، فضلاً عن قياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية عن طريق استخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL.

المبحث الاول: الاطار النظري للسياسة المالية

أولاً: تعريف السياسة المالية

تعبر السياسة المالية عن استخدام الحكومة لسلطاتها الضريبية والإنفاقية للتأثير في إجمالي الإنفاق وتوازن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إذ يتمثل الهدف الرئيس للسياسة المالية في تحقيق استقرار الناتج عن طريق إدارة الطلب الكلي، والإبقاء على الناتج قريباً من المستوى المحتمل، وتقليل حجم تقلبات تأثيرة الأعمال ومدتها. وهذا يتطلب تغييرات في خطط الإنفاق والسياسة الضريبية لتعويض التغييرات في النفقات المستقلة التي من شأنها أن تدفع الاقتصاد بعيداً عن التوازن في الناتج المحتمل⁽¹⁾.

تتخذ الحكومة العديد من القرارات حول الضرائب والإنفاق، ولكن ليس كل هذه القرارات هي إجراءات للسياسة المالية، لأن بعضها لا يهدف إلى تحقيق أهداف سياسة الاقتصاد الكلي، إذ قد تخفض الضرائب على الأشخاص لاغراض تتعلق بالسياسة البيئية، او يتم زيادة الإنفاق لتمويل الحرب⁽²⁾.

(1) Douglas Curtis And Ian Irvine: Principles Of Macroeconomics An Open Text, Lyryx Advancing Learning, 2017, P.163.

(2) R. Glenn Hubbard And Anthony Patrick O'brien: Economics ,Fifth Edition, Pearson Education, Inc, The United States Of America, 2015, P.894.

ثانياً: تأثير الحكومة في الاقتصاد . حدود السياسة

1. تأثير الحكومة في الاقتصاد

تتدخل الحكومة في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية في الانظمة الحديثة⁽³⁾، إذ تؤدي الحكومات عن طريق سياستها المالية، تأثيراً مهماً في توجيه النشاط الاقتصادي حتى في الاقتصادات التي تعتمد الية السوق. وقد شهد القرن العشرين ارتفاعاً كبيراً لتأثير الحكومة في الاقتصاد، ومن ثم فإن للسياسة المالية تأثير مهم في النمو الاقتصادي⁽⁴⁾.

تتضمن السياسة المالية التوسعية زيادة النفقات الحكومية أو خفض الضرائب، إذ تؤدي زيادة النفقات إلى زيادة إجمالي الطلب مباشرة، لأن النفقات الحكومية هي عنصر من إجمالي الطلب. ولخفض الضرائب تأثير غير مباشر في إجمالي الطلب، إذ أن خفض ضريبة الدخل الفردية سيزيد من دخل الأسرة المتاح والإنفاق الاستهلاكي. ويمكن أن يؤدي خفض الضرائب على الدخل، إلى زيادة الطلب الكلي عن طريق زيادة الاستثمار⁽⁵⁾. وقد تتدخل الحكومة عن طريق وضع اللوائح والضوابط بهدف توجيه الافراد نحو بعض الانشطة الاقتصادية⁽⁶⁾.

ان الهدف الرئيس لسياسة الانفاق، هو تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومعتدل، تهدف العديد من البرامج العامة الى تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والمعتدل، إذ تؤدي النفقات الحكومية تأثيراً بارزاً في تكوين رأس المال المادي والبشري على مدى من الزمن. ويمكن ان تكون النفقات المناسبة فعالة في تعزيز النمو الاقتصادي ايضاً ، حتى على المدى القصير. ولذلك، قد يكون تأثير النفقات في النمو الاقتصادي مؤشراً شاملاً على إنتاجية الانفاق العام⁽⁷⁾.

وفق وجهة نظر كينز، أن السبب الرئيس لعدم الاستقرار الاقتصادي هو تقلبات الطلب الكلي. وبذلك عند تحقيق استقرار الطلب الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل، يتحقق الاستقرار في الاقتصاد⁽⁸⁾. وينظر كينز الى النفقات الحكومية بعدها عاملاً خارجياً يمكن استخدامها كأداة سياسية تعزز النمو الاقتصادي، إذ في الفكر الكينزي يمكن للنفقات أن تسهم ايجابياً في النمو الاقتصادي، ومن ثم من المرجح ان تؤدي الزيادة في الانفاق الحكومي الى زيادة العمالة والربحية والاستثمار عن طريق الآثار المضاعفة على الطلب الكلي. ونتيجة لذلك، تؤدي النفقات الى زيادة الطلب الكلي، مما يؤدي الى زيادة الناتج تبعاً لمضاعفات الانفاق⁽⁹⁾.

⁽³⁾ سامويلسون ونوردهاوس: علم الاقتصاد، الطبعة العربية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت -لبنان، 2006، ص330.

⁽⁴⁾David De La Croix And Philippe Michel: A Theory Of Economic Growth Dynamics And Policy In Overlapping Generations, Cambridge University Press, United Kingdom, 2004, P.155.

⁽⁵⁾R. Glenn Hubbard And Anthony Patrick O'brien: Economics ,Op.Cit, P.899.

⁽⁶⁾ سامويلسون ونوردهاوس، مصدر سابق، ص330.

⁽⁷⁾Vijay L.N. Gangal And Ms. Honey Gupta: Public Expenditure And Economic Growth A Case Study Of India, Global Journal Of Management And Business Studies, Research India Publications, Issn 2248-9878 Volume 3, Number 2 (2013), P.P. 191-192.

⁽⁸⁾ جيمس جوارتيني وريجارد استروب: الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1999، ص ص 299-300.

⁽⁹⁾Chude, Nkiru Patricia And Chude, Daniel Izuchukwu : Impact Of Government Expenditure On Economic Growth In Nigeria, International Journal Of Business And Management Review Vol.1, No.4, December 2013,P.P67-68.

يرى واغنز* ، أن تحديد مهام الدول يؤدي الى زيادة النفقات على الإدارة وتنظيم الاقتصاد. وان تطور المجتمع الصناعي الحديث، سيؤدي الى زيادة الضغط السياسي من اجل التقدم الاجتماعي ويستلزم زيادة المخصصات الاجتماعية. وأن زيادة النفقات ستكون اكثر من الزيادة النسبية في الدخل القومي، مما يؤدي الى توسع نسبي في القطاع العام. ويرى كل من ميسغريف وموسغريف دعماً لقانون واغنز، بان حصة القطاع العام في الاقتصاد القومي تنمو باستمرار مع تطور تأثير الدولة⁽¹⁰⁾.

يتحكم في معدلات الضرائب من قبل الحكومة بموجب القانون، إذ تتمتع الحكومة بسلطة تقرير من وما يجب فرضه وبأي معدل مع مراعاة الاثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها. ولا تخضع الإيرادات الضريبية لسيطرة كاملة من قبل الحكومة، إذ تعتمد إيرادات نظام ضريبة الدخل الشخصي على معدلات الضرائب الشخصية (التي تحددها الحكومة) وعلى دخل قطاع الأسرة (الذي يعتمد على العديد من العوامل، التي لا تخضع لسيطرة الحكومة المباشرة، مثل مقدار الأسر التي تقرر العمل). تعتمد إيرادات ضريبة أرباح الشركات على كل من معدلات الضريبة المفروضة على أرباح الشركات وعلى حجم أرباح الشركات، إذ تسيطر الحكومة على معدلات الضريبة على الشركات ولكن ليس على حجم أرباح الشركات⁽¹¹⁾. وعند الاختيار بين البدائل الضريبية، هناك عاملين رئيسيين يجب أن تأخذهما الحكومة بنظر الاعتبار، هما تحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة⁽¹²⁾.

اما السياسة المالية الانكماشية تتضمن على تخفيض النفقات الحكومية أو زيادة الضرائب، إذ يمكن أن يستخدم صناع السياسة، السياسة المالية الانكماشية للحد من الزيادات في إجمالي الطلب الذي يبدو أنه من المحتمل أن يؤدي إلى التضخم⁽¹³⁾.

وبذلك يمكن للحكومة تحقيق استقرار الاقتصاد عن طريق استخدام السياسة المالية للتأثير في مستوى الناتج المحلي الإجمالي ا

لحقيقي و مستوى الأسعار. بطبيعة الحال، في الممارسة العملية من الصعب للغاية على الحكومة استخدام السياسة المالية للتخلص من آثار تأثيرة الأعمال والحفاظ على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي دائماً عند مستوى مساوٍ للناتج المحلي الإجمالي المحتمل⁽¹⁴⁾.

أن الضرائب والإنفاق غالباً ما يرتفعان أو ينخفضان استجابةً للتغيرات في الاقتصاد بدلاً من القرارات المتعمدة من جانب صانعي السياسة، والتي تسمى سياسة مالية تقديرية للإشارة إلى التغييرات في الضرائب أو الإنفاق الناتجة عن تغييرات مدروسة في سياسة الحكومة⁽¹⁵⁾.

* الاقتصادي الألماني ادولف واغنز (1835-1917)

⁽¹⁰⁾Chude, Nkiru Patricia And Chude, Daniel Izuchukwu, op.cit,P.67.

⁽¹¹⁾Karl E. Case And Others: Principles Of Macroeconomics, Tenth Edition, Pearson Education, Inc, The United States Of America, 2012,P.165.

⁽¹²⁾ جيمس جوارتيني وريجارد استروب، مصدر سابق، ص143.

⁽¹³⁾R. Glenn Hubbard And Anthony Patrick O'brien: Economics ,Op.Cit, P.900.

⁽¹⁴⁾Ibid, P.900.

2. حدود السياسة المالية

للسياسة المالية حدود، إذا لم يتعافى الطلب على السلع بمرور الوقت من تلقاء نفسه، وإذا لم يصبح الأفراد أو الشركات في نهاية المطاف أكثر تفاؤلاً ويزيدون الإنفاق، ينبغي على الحكومة الاستمرار في إدارة العجز للحفاظ على ارتفاع الطلب والنتاج. ومع ذلك، فإن استمرار تزايد العجز يؤدي إلى ارتفاع مستمر في الدين العام. ويعني ارتفاع الدين أنه عاجلاً أم آجلاً إما أن تضطر الحكومة إلى زيادة الضرائب أو سيتعين عليها خفض الإنفاق، أو لن تكون الحكومة قادرة على سداد الدين. وعندما يشعر المستثمرون بالقلق من سداد الدين، يبدأون في طلب أسعار فائدة أعلى على السندات الحكومية، مما يجعل من الصعب على الحكومة سداد الدين. وهذه المخاوف تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة على السندات الحكومية⁽¹⁶⁾.

ثالثاً: السياسة المالية المثلى وتوازن الميزانية

هناك ثلاثة أسباب تجعل السياسة المالية المثلى قد تتطلب في بعض الأحيان عجزاً أو فائضاً في الميزانية، يمكن

أيجازها كما يأتي: (17)

1. الاستقرار: يمكن أن يساعد عجز الميزانية أو الفائض في استقرار الاقتصاد. أن قاعدة الميزانية المتوازنة تلغي صلاحيات الاستقرار التلقائي لنظام الضرائب والتحويلات. فعندما يمر الاقتصاد بالركود، تنخفض الضرائب وترتفع التحويلات تلقائياً. وعلى الرغم من أن هذه الردود التلقائية تساعد على استقرار الاقتصاد، فإنها تدفع الميزانية إلى العجز. وأن وجود قاعدة متوازنة صارمة في الميزانية ولمعالجة العجز، يتطلب أن ترفع الحكومة الضرائب أو تخفض الإنفاق في حالة الركود، لكن هذه الإجراءات ستزيد من انخفاض الطلب الكلي. إذ من المرجح أن تتحرك السياسة المالية التقديرية في الاتجاه المعاكس خلال تأثيرة الأعمال.

2. تجانس الضرائب: يمكن استخدام عجز أو فائض الميزانية للحد من تشويه الحوافز التي يسببها النظام الضريبي. تفرض معدلات الضرائب المرتفعة تكلفة على المجتمع عن طريق تثبيط النشاط الاقتصادي، إذ تقلل الضريبة على أرباح العمل من الحافز الذي يدفع الناس إلى العمل لساعات طويلة. وأن هذا المشبط يصبح كبيراً بشكل خاص مع معدلات ضريبية مرتفعة جداً. ويتم تقليل التكلفة الاجتماعية الإجمالية للضرائب إلى الحد الأدنى عن طريق الحفاظ على معدلات الضرائب ثابتة نسبياً بدلاً من جعلها مرتفعة في بعض السنوات ومنخفضة في البعض الآخر. يسمى الاقتصاديون هذه الحالة بـ تجانس السياسة الضريبية. للحفاظ على سلاسة معدلات الضرائب، إذ يعد العجز ضرورياً في سنوات الدخل المنخفض (فترات الركود) أو النفقات المرتفعة بشكل غير عادي (الحروب).

(15)Karl E. Case And Others, Op.Cit,P.165.

(16)Olivier Blanchard And David R. Johnson: Macroeconomics, Sixth Edition, Pearson Education, Inc, The United States Of America,2013, P.196.

(17)N. Gregory Mankiw: Macroeconomics, Ninth Edition, Worth Publishers, The United States Of America, 2016, P.573.

3. إعادة التوزيع بين الأجيال: يمكن استخدام عجز الميزانية لتحويل العبء الضريبي من الأجيال الحالية إلى الأجيال القادمة.

هذه الاعتبارات تدفع معظم الاقتصاديين إلى رفض وجود ميزانية صارمة متوازنة، سيما بعض الحالات التي يمكن أن تتكرر، مثل الركود والحروب، والتي يمكن عن طريقها أن تدير الحكومة عجزاً في الميزانية⁽¹⁸⁾.

رابعاً: تأثير السياسة المالية في الاقتصاد

1. تأثير السياسة المالية في الاجل القصير

تستخدم الحكومة سياسات الاقتصاد الكلي لتعويض آثار تأثيرة الأعمال على الاقتصاد، فعند قيام الحكومة بتنفيذ السياسة المالية عن طريق التغييرات في النفقات الحكومية والضرائب، تؤدي إلى تغييرات في إجمالي الطلب، ويمكن أن تؤثر في مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والعمالة والمستوى العام للأسعار. عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود، فإن الزيادة في النفقات الحكومية أو انخفاض الضرائب سوف تزيد من الطلب الكلي⁽¹⁹⁾.

تعمل السياسة المالية التوسعية عن طريق قيام الحكومة بزيادة النفقات أو تخفيض الضرائب. تؤدي الزيادة في النفقات الحكومية بشكل مباشر إلى زيادة إجمالي الطلب. أما التخفيضات الضريبية تزيد من الطلب الكلي عن طريق زيادة دخل الأفراد القابل للتصرف، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق (الاستهلاكي و الاستثماري). وقد تؤدي السياسة المالية التوسعية إلى ارتفاع أسعار الفائدة في الاقتصاد المغلق، إذ يمثل الأثر الرئيس لأسعار الفائدة المرتفعة في الحد من الإنفاق الاستثماري المحلي وشراء السلع المعمرة الاستهلاكية⁽²⁰⁾.

يعتمد تأثير السياسة المالية في المدى القصير، على مساهمة الضرائب والنفقات وعلى كيفية تمويل أية زيادة في الإنفاق الحكومي. كما يعتمد على ما إذا كان التغيير في الموقف المالي يعد مؤقتاً أو دائماً. وفق مفهوم مضاعف الميزانية المتوازنة، يُسلط الضوء على حقيقة أن التوسع الممول بالكامل من الضرائب يمكن أن يرفع الناتج. بينما وفق التحليل المعياري، تؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي الممولة من السندات إلى زيادة الناتج على المدى القصير بأكثر مما يفعل التوسع الممول من الضرائب. ومع ذلك، إذا كان سلوك الاستهلاك لدى الأسر يتطلع إلى المستقبل وعلى أساس دخلها الدائم، قد يكون هناك اختلاف بسيط بين برامج الإنفاق الممول من الضرائب والسندات، إذ يشير التكافؤ الريكاردى إلى الحالة التي يكون فيها الائتمين متطابقين؛ لأن الأسر تأخذ في الاعتبار كامل الالتزامات الضريبية المستقبلية المرتبطة بقضية السندات الجديدة⁽²¹⁾.

⁽¹⁸⁾Ibid, P.574.

⁽¹⁹⁾R. Glenn Hubbard And Anthony Patrick O'brien: Macroeconomics ,Fifth Edition, Pearson Education, Inc, The United States Of America, 2015, 532.

⁽²⁰⁾Ibid, P.620.

⁽²¹⁾Wendy Carlin And David Soskice: Macroeconomics: Imperfections, Institutions, And Policies, Oxford University Press Inc., New York, The United States,2006, P.200.

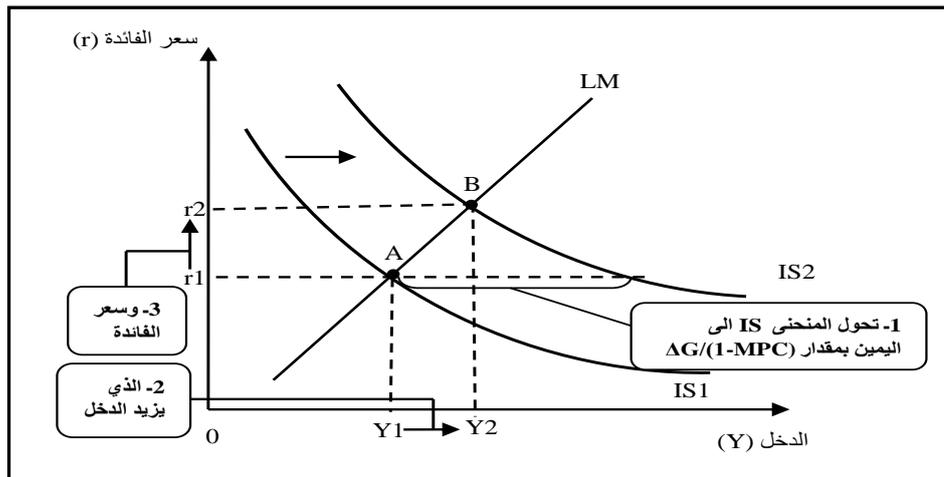
أ. تأثير السياسة المالية في اقتصاد مغلق

تؤثر تغييرات السياسة المالية في النفقات المخططة ومن ثم تحول منحنى IS، إذ يوضح نموذج IS - LM كيف تؤثر التحولات في منحنى IS في الدخل وسعر الفائدة⁽²²⁾.

1. النفقات

تحدث النفقات الحكومية فرقاً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إذ على المدى القصير يساعد التدخل في تجنب الركود وتجنب خلق معدل تضخم أعلى. لذا فإن التأثيرات قصيرة المدى للنفقات الحكومية توفر سياسة مالية مع القدرة المحتملة لتقليل حجم التقلبات الاقتصادية⁽²³⁾.

عند زيادة النفقات الحكومية بمقدار ΔG ، يوضح مضاعف النفقات الحكومية في التقاطع الكينزي، أن هذا التغيير في السياسة المالية يرفع مستوى الدخل عند أي سعر فائدة محدد بمقدار $\Delta G / (1 - MPC)$. و يوضح الشكل البياني (1)، بأنه مع زيادة النفقات الحكومية ينتقل منحنى IS إلى اليمين، إذ ينتقل توازن الاقتصاد من النقطة A إلى النقطة B. الزيادة في النفقات الحكومية ترفع كلاً من الدخل وسعر الفائدة⁽²⁴⁾.



شكل (1)، تأثير النفقات الحكومية في اقتصاد مغلق

Source: N. Gregory Mankiw: Macroeconomics, Seventh Edition, Worth Publishers, the United States of America, 2010 ,P.312.

⁽²²⁾N. Gregory Mankiw: Macroeconomics, Seventh Edition, Worth Publishers, The United States Of America, 2010,P.312.

⁽²³⁾ John B. Taylor And Akila Weerapana: Macroeconomics, Financial Crisis Updated Edition, South-Western, Cengage Learning, 2010, P.348.

⁽²⁴⁾N. Gregory Mankiw: Macroeconomics, Op.Cit,P.P.312-313.

عندما تزيد الحكومة من نفقاتها على السلع والخدمات، ترتفع نفقات الاقتصاد المخطط. الزيادة في الإنفاق المخطط تحفز إنتاج السلع والخدمات، مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل . ويجب أن تكون هذه الآثار مألوفة في التقاطع الكينزي (الانحدار الموجب لمنحنى LM)⁽²⁵⁾. ومع زيادة الدخل، يزداد الطلب على النقود، مما يؤدي إلى ضغط تصاعدي على سعر الفائدة⁽²⁶⁾.

أن ارتفاع سعر الفائدة الناشيء في سوق النقد، بتأثيره له تداعيات في سوق السلع. عندما يرتفع سعر الفائدة، تخفض الشركات خططها الاستثمارية. يعوض هذا الانخفاض في الاستثمار، جزئياً التأثير التوسعي للزيادة في النفقات الحكومية. ومن ثم، فإن الزيادة في الدخل استجابة للتوسع المالي أصغر في نموذج IS-LM مما هو عليه في التقاطع الكينزي (حيث يُفترض أن يكون الاستثمار ثابتاً)، كما يتضح هذا في الشكل البياني (1). التحول الأفقي في منحنى IS يساوي ارتفاع دخل التوازن في التقاطع الكينزي، هذا المقدار أكبر من الزيادة في دخل التوازن في نموذج IS-LM. ويتم تفسير الفرق عن طريق مزاحمة الاستثمار بسبب ارتفاع سعر الفائدة⁽²⁷⁾.

في الاقتصاد المغلق، تؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي الممول عن طريق الاقتراض إلى زيادة الطلب على الأموال القابلة للإقراض وزيادة سعر الفائدة الحقيقي، مما يؤدي بتأثيره إلى خفض الاستثمار والاستهلاك الخاص، هذا الانخفاض هو السبب الرئيس لكون أن مضاعف الإنفاق الحكومي يكون صغير جداً. ولأن الإنفاق الحكومي يخفض الاستثمار الخاص، فإنه يقلل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المستقبل⁽²⁸⁾.

وبذلك يكون حجم التأثير المضاعف محدوداً إذا تسببت الزيادة في النفقات الحكومية في انخفاض أحد مكونات أنفاق القطاع الخاص، أي الاستهلاك أو الاستثمار، فإذا كان الإنفاق الحكومي يأخذ حصة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي، فيجب أن يأخذ الإنفاق الخاص حصة أصغر. وكلما زادت حساسية الاستثمار والاستهلاك للتغيرات في أسعار الفائدة، ستحصل المزيد من المزاحمة. وفي حالة الركود، قد تكون العديد من الشركات متشائمة بشأن المستقبل ولديها طاقة فائضة كبيرة لدرجة أن الإنفاق الاستثماري سينخفض إلى مستويات منخفضة للغاية ومن غير المرجح أن ينخفض أكثر، حتى لو ارتفعت أسعار الفائدة. في هذه الحالة، من غير المرجح أن تحصل مشكلة المزاحمة. وإذا كان الاقتصاد قريباً من الناتج المحلي الإجمالي المحتمل، وكانت الشركات متعائلة بشأن المستقبل، فقد تؤدي الزيادة في أسعار الفائدة إلى انخفاض كبير في الإنفاق الاستثماري⁽²⁹⁾.

ليس من الضروري أن تتسبب السياسة المالية التوسعية في مزاحمة تامة على المدى القصير، فإذا كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقل من الناتج المحلي الإجمالي المحتمل، فمن الممكن أن تزداد النفقات الحكومية والنفقات الخاصة.

⁽²⁵⁾N. Gregory Mankiw: Macroeconomics, Op.Cit,P.313.

⁽²⁶⁾Olivier Blanchard And Others: Macroeconomics A European Perspective, First Published, Pearson Education Limited, The United Kingdom London, 2010,P.381.

⁽²⁷⁾N. Gregory Mankiw: Macroeconomics, Op.Cit,P.313.

⁽²⁸⁾Michael Parkin And Robin Bade, Op.Cit,P.718.

⁽²⁹⁾R. Glenn Hubbard And Anthony Patrick O'brien: Economics ,Op.Cit, P.P.908-910.

ولكن على المدى الطويل، يجب أن تأتي أي زيادة دائمة في الإنفاق الحكومي على حساب النفقات الخاصة. ومع ذلك، أن الأمر قد يستغرق مدة طويلة للوصول إلى هذه النتيجة⁽³⁰⁾.

2. الضرائب

يتغير عنصران في ميزانية الحكومة تلقائياً استجابة لحالة الاقتصاد، هما إيرادات الضرائب والمدفوعات التحويلية⁽³¹⁾. لا يمكن للحكومة تحديد الإيرادات الضريبية التي يمكن جمعها، بدلاً من ذلك يمكن تحديد معدلات الضرائب التي يجب على الناس دفعها، إذ يعتمد مقدار الضريبة على معدلات الضرائب والدخل. عندما يزداد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع التوسع في تأثير الأعمال، ترتفع الأجور والأرباح، لذلك ترتفع إيرادات الضرائب من هذه الدخول. وعندما ينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في حالة الركود، تنخفض الأجور والأرباح، ومن ثم تنخفض الإيرادات الضريبية⁽³²⁾.

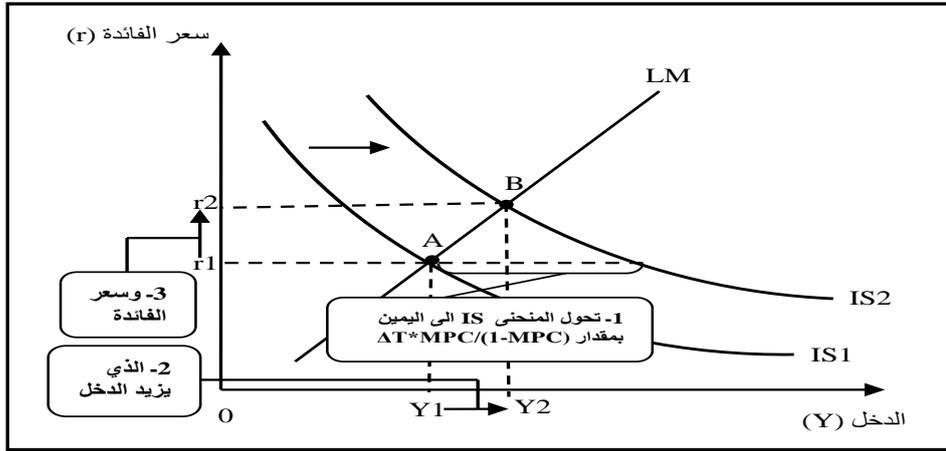
تؤثر تغييرات الضرائب في الاقتصاد تماماً كما تفعل التغييرات في النفقات الحكومية، باستثناء أن الضرائب تؤثر في الإنفاق عن طريق الاستهلاك. عند انخفاض الضرائب بمقدار ΔT ، تشجع المستهلكين على إنفاق المزيد، ومن ثم يزداد الإنفاق المخطط. وفق مضاعف الضرائب في التقاطع الكينزي، أن هذا التغيير في السياسة المالية يرفع مستوى الدخل عند أي سعر فائدة معين بمقدار $(1 - MPC) / \Delta T \times MPC$. في حين يوضح الشكل البياني (2)، أن هذه السياسة تنقل منحنى IS إلى اليمين، إذ ينتقل توازن الاقتصاد من النقطة A إلى النقطة B. ويؤدي خفض الضريبة إلى رفع كل من الدخل وسعر الفائدة. و نظراً لأن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار، فإن الزيادة في الدخل تكون أصغر في نموذج IS - LM مما هي عليه في التقاطع الكينزي⁽³³⁾.

⁽³⁰⁾Ibid, P.910.

⁽³¹⁾Michael Parkin And Robin Bade: Macroeconomics: Canada In The Global Environment, Ninth Edition, Pearson Canada Inc., The United States Of America, 2016,P.714.

⁽³²⁾Ibid,P.714.

⁽³³⁾N. Gregory Mankiw: Macroeconomics, Op.Cit,P.313.



شكل (2)، تأثير الضرائب في اقتصاد مغلق

Source: N. Gregory Mankiw: Macroeconomics, Seventh Edition, Worth Publishers, the United States of America, 2010 ,P.314.

المضاعف الضريبي هو التأثير الكمي لتغير الضرائب في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ومن المحتمل أن تكون الآثار المترتبة على التخفيضات الضريبية على جانب الطلب أصغر من الزيادة المماثلة في الإنفاق الحكومي. والسبب هو أن التخفيض الضريبي يؤثر في إجمالي الطلب عن طريق زيادة الدخل المتاح، حيث يتم إنفاق جزء فقط منه. التخفيضات الضريبية لها عواقب مماثلة لزيادة الإنفاق، فهي تزيد الاقتراض الحكومي (أو تقلل الإقراض الحكومي)*، وتزيد سعر الفائدة الحقيقي، وتخفض الاستثمار. ويعتمد تأثير مضاعف الضرائب على إجمالي الطلب على هذين التأثيرين المتعارضين وربما يكون ضئيلاً للغاية⁽³⁴⁾.

تستطيع الحكومة محاربة التضخم باستخدام سياسة مالية انكماشية لإبطاء نمو الطلب الكلي. السياسة المالية الانكماشية تقلل نفقات الحكومة أو ترفع الضرائب لتخفيض دخل المستهلك القابل للتصرف والإنفاق الاستهلاكي. كما أنها تقلل من عجز الميزانية الحكومية (أو تزيد من فائض الميزانية)، مما قد يخفض أسعار الفائدة. يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى زيادة الاستثمار المحلي ومشتريات السلع الاستهلاكية المعمرة، ومن ثم تعويض بعض الانخفاض في الإنفاق الحكومي والزيادات في الضرائب⁽³⁵⁾.

* أن تخفيض الضرائب مع ثبات الإنفاق الحكومي يستلزم الحصول على إيرادات من مصادر أخرى منها القروض إذا كانت الميزانية تحقق عجز. أما إذا كانت الميزانية تحقق فائض، فإن تخفيض الضرائب سيحد من قدرة الحكومة على الاقتراض.

⁽³⁴⁾Michael Parkin And Robin Bade, Op.Cit,P.716.

⁽³⁵⁾R. Glenn Hubbard And Anthony Patrick O'brien: Macroeconomics ,Op.Cit,P. 620.

ب . تأثير السياسة المالية في اقتصاد مفتوح

في الاقتصاد المفتوح، يتم إنفاق بعض الزيادة في الدخل الناتجة عن السياسة المالية التوسعية على الاستيرادات بدلاً من السلع والخدمات المنتجة محلياً، الجزء من الدخل الذي ينفق على الاستيرادات لا يزيد الناتج المحلي لأن الاستيرادات يتم إنتاجها من قبل الأجانب. فإذا كان (MPC)، يعبر عن الميل الحدي للاستهلاك، و (MPM) الميل الحدي للاستيراد، فإن مضاعف الاقتصاد المفتوح يساوي⁽³⁶⁾ .:

$$\frac{1}{1 - (MPC - MPM)}$$

توجد علاقة محددة بين تأثير السياسة المالية ونوع نظام سعر الصرف⁽³⁷⁾. ويمكن النظر الى تأثير السياسة المالية في ظل افتراض الحركة التامة لرأس المال، وفق نظام أسعار الصرف المعتمد.

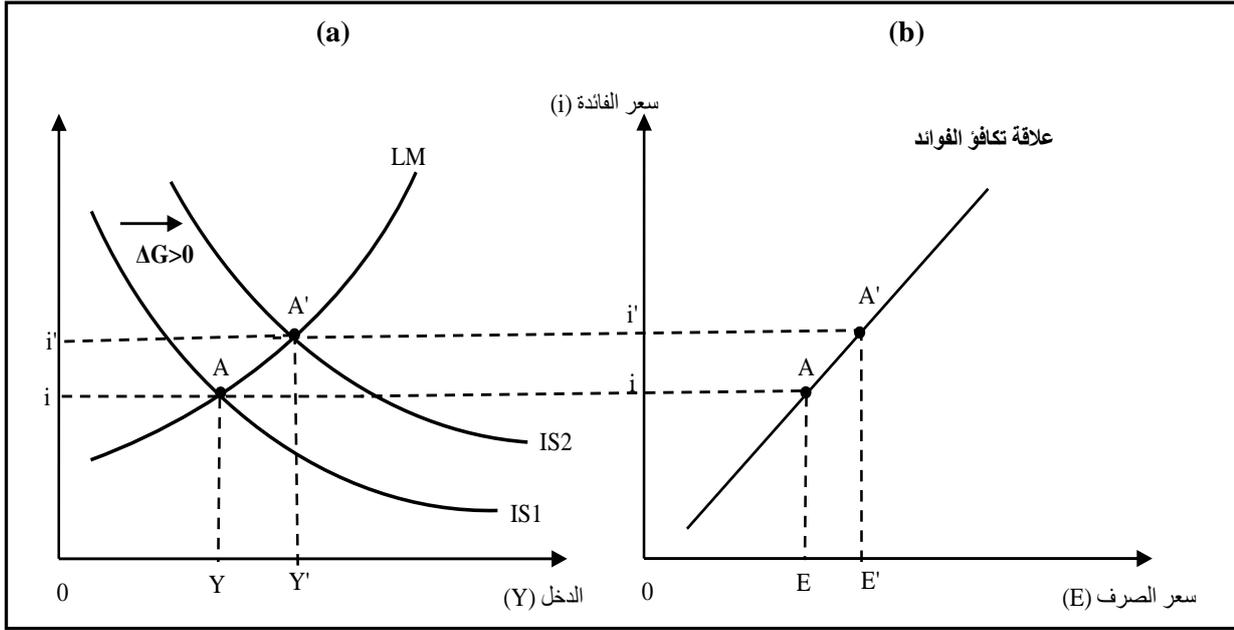
1. سعر الصرف المرن

وفق الشكل البياني (a-3)، يتوازن الاقتصاد في البداية عند النقطة A، وعند زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار $\Delta G > 0$ ، يتحول منحنى IS إلى اليمين، من IS1 إلى IS2، ويكون التوازن الجديد عند النقطة A'، مع ارتفاع مستوى الدخل و سعر الفائدة. في الشكل البياني (b-3)، يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية. لذا فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة في الدخل وزيادة في سعر الفائدة وارتفاع في قيمة العملة المحلية⁽³⁸⁾.

⁽³⁶⁾Karl E. Case And Others, Op.Cit, P.P.381-382.

⁽³⁷⁾Richardt. Froyen: Macroeconomics Theories And Policies, Ninth Edition, Pearson Education, Inc., United Slates Of America,2009,P.313.

⁽³⁸⁾Olivier Blanchard And Others: Macroeconomics A European Perspective, Op.Cit,P.381.



شكل (3)، السياسة المالية التوسعية في ظل اسعار الصرف المرنة

Source: Olivier Blanchard and Others: Macroeconomics A European Perspective, First Published, Pearson Education Limited, the United Kingdom London, 2010 ,P.381.

الزيادة في سعر الفائدة، تجعل السندات المحلية أكثر جاذبية، كما يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى خفض الطلب المحلي على السلع، مما يعوض جزءاً من تأثير الإنفاق الحكومي في الطلب والدخل⁽³⁹⁾.

تعتمد الصادرات الصافية، على الدخل المحلي و الأجنبي وسعر الصرف، ومن ثم فإن كل من الزيادة في الدخل وقيمة العملة المحلية يؤديان الى تقليل الصادرات الصافية، إذ أن الزيادة في الدخل تزيد الاستيرادات، وارتفاع قيمة العملة تخفض الصادرات (إذ تصبح قيمة السلع والخدمات المحلية أعلى من وجهة نظر الخارج) وتزيد الاستيرادات. نتيجة لذلك، يؤدي عجز الميزانية إلى تدهور الميزان التجاري⁽⁴⁰⁾. وبذلك، يتسبب الإجراء التوسعي للسياسة المالية في زيادة الدخل والذي يؤدي إلى تدهور في الميزان التجاري، بينما يؤدي ارتفاع سعر الفائدة، إلى تحسن في حساب رأس المال⁽⁴¹⁾.

في الاقتصاد المفتوح، وفق نظام سعر الصرف المرن تكون السياسة المالية التوسعية غير فعالة لأن تأثير المزاخمة يكون أكبر. في اقتصاد مغلق، يتم مزاخمة الاستهلاك والاستثمار فقط عن طريق السياسة المالية التوسعية، بينما في

⁽³⁹⁾Ibid,P.381.

⁽⁴⁰⁾Ibid,P.P.381-382.

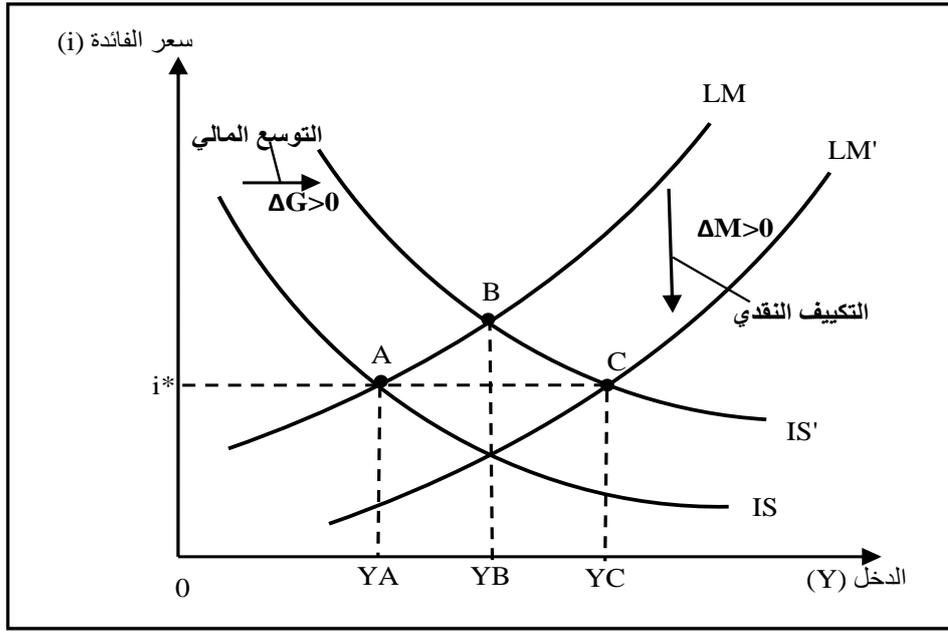
⁽⁴¹⁾Richardt. Froyen, Op.Cit,P.310.

الاقتصاد المفتوح قد يكون صافي الصادرات مزاحماً ايضاً⁽⁴²⁾. وبذلك، في ظل أسعار الصرف المرنة، يكون للسياسة المالية (أي التغيير في الإنفاق الحكومي أو التغيير الضريبي) مزاحمة كاملة⁽⁴³⁾.

2. سعر الصرف الثابت

يوضح الشكل البياني (4)، أن التوسع المالي ($\Delta G > 0$) حول منحنى IS إلى اليمين، مما أدى إلى تحرك التوازن من النقطة A إلى النقطة B، مع زيادة في الدخل من YA إلى YB، وزيادة في سعر الفائدة وارتفاع قيمة العملة⁽⁴⁴⁾.

شكل (4)، السياسة المالية التوسعية في ظل اسعار الصرف الثابتة



Source: Olivier Blanchard and Others: Macroeconomics A European Perspective, First Published, Pearson Education Limited, the United Kingdom London, 2010 ,P.386.

بموجب أسعار الصرف الثابتة، لا يمكن للبنك المركزي السماح للعملة بالارتفاع⁽⁴⁵⁾. أن الزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة في الطلب على النقود، ويجب على البنك المركزي استيعاب هذا الطلب المتزايد عن طريق زيادة عرض النقد، إذ على البنك المركزي تحويل منحنى LM إلى الأسفل مع تحول منحنى IS إلى اليمين للحفاظ على سعر الفائدة، ومن ثم سعر الصرف. ومن ثم ينتقل التوازن إلى النقطة C، مع زيادة الدخل إلى YC، بينما تبقى أسعار الفائدة وأسعار الصرف دون

⁽⁴²⁾R. Glenn Hubbard And Anthony Patrick O'brien: Macroeconomics, Op.Cit, P.620.

⁽⁴³⁾Manfred Gartner: Macroeconomics, Third Edition, Pearson Education Limited Edinburgh Gate , England, 2009, P.144.

⁽⁴⁴⁾Olivier Blanchard And Others: Macroeconomics A European Perspective, Op.Cit,P.386.

⁽⁴⁵⁾ جوزيف دانيالز وديفيد فانهوز: اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2012، ص564.

تغيير. لذلك في ظل أسعار الصرف الثابتة، تكون السياسة المالية أكثر قوة مما هي عليه في ظل أسعار الصرف المرنة، إذ أن السياسة المالية تؤدي إلى التكيف النقدي⁽⁴⁶⁾.

عن طريق تحديد سعر الصرف، يتم التخلي عن أداة قوية لتصحيح الاختلالات التجارية أو تغيير مستوى النشاط الاقتصادي. كما يتخلى البنك المركزي أيضاً عن السيطرة على سعر الفائدة. ليس ذلك فحسب، بل يجب أن تتطابق حركات سعر الفائدة المحلية مع الحركات في سعر الفائدة الأجنبية، رغم خطر الآثار غير المرغوب فيها على النشاط الخاص⁽⁴⁷⁾.

يختلف الاقتصاد الكبير المفتوح عن الاقتصاد الصغير المفتوح، لأن التغيرات في النظام النقدي والنظم المالية المحلية في الاقتصاد المفتوح الكبير قادرة على تغيير سعر الفائدة الأجنبي، إذ سيضع حافز السياسة المالية في الاقتصاد الكبير ضغطاً تصاعدياً على سعر الفائدة الأجنبي. ولكن إذا ما تغيرت السياسة المالية في البلدان الأخرى، فإن سعر الفائدة لن يزيد كما لو أن الاقتصاد الكبير كان اقتصاداً مغلقاً⁽⁴⁸⁾.

إذا أدت الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى دفع الاقتصاد إلى أعلى من الناتج المحتمل، مما يزيد من احتمال ارتفاع معدل التضخم، لم يعد خيار امكانية البنك المركزي برفع سعر الفائدة متاحاً بموجب أسعار الصرف الثابتة لأن سعر الفائدة يجب أن يكون مساوياً للسعر الأجنبي⁽⁴⁹⁾.

2. تأثير السياسة المالية في المدى الطويل

تهدف بعض إجراءات السياسة المالية إلى تحقيق أهداف قصيرة المدى الخاصة باستقرار الاقتصاد، بينما تهدف إجراءات السياسة المالية الأخرى إلى إحداث تأثيرات طويلة المدى عن طريق توسيع القدرة الإنتاجية للاقتصاد وزيادة معدل النمو الاقتصادي. ونظراً لأن إجراءات السياسة هذه تؤثر في المقام الأول في إجمالي العرض وليس في إجمالي الطلب، لذا فهي تُسمى أحياناً بـ اقتصاديات جانب العرض، إذ أن معظم إجراءات السياسة المالية التي تحاول زيادة إجمالي العرض تتم عن طريق تغيير الضرائب لزيادة الحوافز على العمل و الادخار و الاستثمار ومن ثم بدء النشاط الاقتصادي⁽⁵⁰⁾.

وبذلك لا تقتصر أهداف السياسة المالية على مواجهة آثار التأثير الاقتصادية فقط، بل ببرامج الإنفاق الحكومية ذات التأثير الدائم لفترات طويلة⁽⁵¹⁾. وتعتبر زيادة النفقات الحكومية على الطرق والجسور أحد الأمثلة على الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها التغيرات في الإنفاق الحكومي في الاستثمار على المدى الطويل⁽⁵²⁾. كذلك من الأهداف طويلة المدى للسياسة المالية، هي الانضباط المالي أو القدرة على تحمل الديون⁽⁵³⁾. **المبحث الثاني: التحليل البياني ونتائج الاختبارات القياسية**

⁽⁴⁶⁾Olivier Blanchard And Others: Macroeconomics A European Perspective, Op.Cit,P.386.

⁽⁴⁷⁾Olivier Blanchard: Macroeconomics, Global Edition ,Seventh Edition, Pearson Education Limited, The United States, 2017, P.426.

⁽⁴⁸⁾Robert J. Gordon And Stanley G. Harris:Macroeconomics, Eleventh Edition, Pearson Education, Inc, United States Of America, 2009,P.144.

⁽⁴⁹⁾Olivier Blanchard: Macroeconomics, Op.Cit, P.426.

⁽⁵⁰⁾R. Glenn Hubbard And Anthony Patrick O'brien: Macroeconomics ,Op.Cit, 554.

⁽⁵¹⁾Wendy Carlin And David Soskice, Op.Cit, P.196.

⁽⁵²⁾John B. Taylor And Akila Weerapana, Opcit, P.348.

⁽⁵³⁾Errol D'Souza: Macroeconomics, Dorling Kindersley (India) Pvt. Ltd, 2008,p.328.

أولاً: التحليل البياني

جدول (1)، تطور الناتج، الإيرادات الضريبية، هيكل النفقات العامة في الاقتصاد العراقي بالاسعار الثابتة 1989=100

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو %	الإيرادات الضريبية	معدل النمو %	النفقات الجارية	معدل النمو %	النفقات الاستثمارية	معدل النمو %	النفقات العامة	معدل النمو %
1989	20407.9		987.0		10872.0		3062.0		13934.0	
1990	36879.6	80.7	603.4	-38.9	7489.1	-31.1	1860.9	-39.2	9350.0	-32.9
1991	9769.7	-73.5	94.6	-84.3	3602.3	-51.9	424.4	-77.2	4026.7	-56.9
1992	14415.7	47.6	72.4	-23.5	3240.6	-10.0	877.5	106.8	4118.1	2.3
1993	13094.5	-9.2	52.9	-26.9	2038.0	-37.1	769.2	-12.3	2807.2	-31.8
1994	11401.2	-12.9	23.6	-55.4	1180.7	-42.1	190.4	-75.2	1371.2	-51.2
1995	10197.9	-10.6	20.8	-12.0	922.7	-21.9	129.4	-32.1	1052.1	-23.3
1996	11708.6	14.8	53.5	157.5	911.5	-1.2	65.6	-49.3	977.2	-7.1
1997	22096.1	88.7	105.8	97.8	781.9	-14.2	105.0	60.0	886.9	-9.2
1998	21845.3	-1.1	164.7	55.6	1052.0	34.5	122.2	16.4	1174.2	32.4
1999	39050.0	78.8	260.1	58.0	942.2	-10.4	228.8	87.3	1171.1	-0.3
2000	54197.5	38.8	354.1	36.2	1243.0	31.9	374.6	63.7	1617.6	38.1
2001	38318.1	-29.3	653.3	84.5	1382.7	11.2	536.9	43.3	1928.9	19.2
2002	31887.8	-16.8	461.5	-29.4	1369.6	-1.0	1138.8	112.1	2508.3	30.0
2003	17346.6	-45.6	0.2	-100.0	1046.2	-23.6	116.2	-89.8	1162.4	-53.7
2004	24584.3	41.7	73.7	35929.1	13439.8	1184.7	1392.2	1097.7	14832.0	1176.0
2005	24794.3	0.9	167.0	126.5	7351.7	-45.3	1541.6	10.7	8893.3	-40.0
2006	21034.0	-15.2	130.1	-22.1	7213.0	-1.9	1326.4	-14.0	8539.4	-4.0
2007	18745.6	-10.9	206.6	58.8	5265.7	-27.0	1298.9	-2.1	6564.6	-23.1
2008	25552.7	36.3	161.5	-21.8	7785.1	47.8	1946.3	49.8	9731.3	48.2
2009	23482.6	-8.1	562.0	248.0	8859.6	13.8	2206.3	13.4	11066.0	13.7
2010	26659.2	13.5	252.1	-55.1	10031.2	13.2	3895.0	76.5	13926.2	25.8
2011	33855.4	27.0	277.8	10.2	9491.1	-5.4	2777.9	-28.7	12269.0	-11.9
2012	37342.0	10.3	386.8	39.2	11132.3	17.3	4311.2	55.2	15443.5	25.9
2013	39453.9	5.7	414.9	7.3	11356.0	2.0	5823.3	35.1	17179.4	11.2
2014	37577.6	-4.8	265.9	-35.9	10999.7	-3.1	5005.4	-14.0	16005.0	-6.8
2015	28264.1	-24.8	285.2	7.3	7335.5	-33.3	2627.3	-47.5	9962.8	-37.8
2016	28824.3	2.0	546.0	91.5	7235.2	-1.4	2247.2	-14.5	9482.4	-4.8
2017	31891.3	10.6	888.8	62.8	8329.4	15.1	2323.4	3.4	10652.8	12.3
معدل النمو المركب %										المدد الزمنية
-21.9		-27.5		-20.8		-16.4		0.7	1998-1989	
23.6		23.9		23.5		-4.7		-4.2	2008-1999	
-0.4		0.6		-0.7		5.2		3.5	2017-2009	
-0.9		-0.9		-0.9		-0.4		1.6	2017-1989	

للمدة (2017-1989)

(مليون دينار)

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على ملحق البيانات.

$$R = \frac{N_t - N_{t-1}}{N_{t-1}} * 100$$

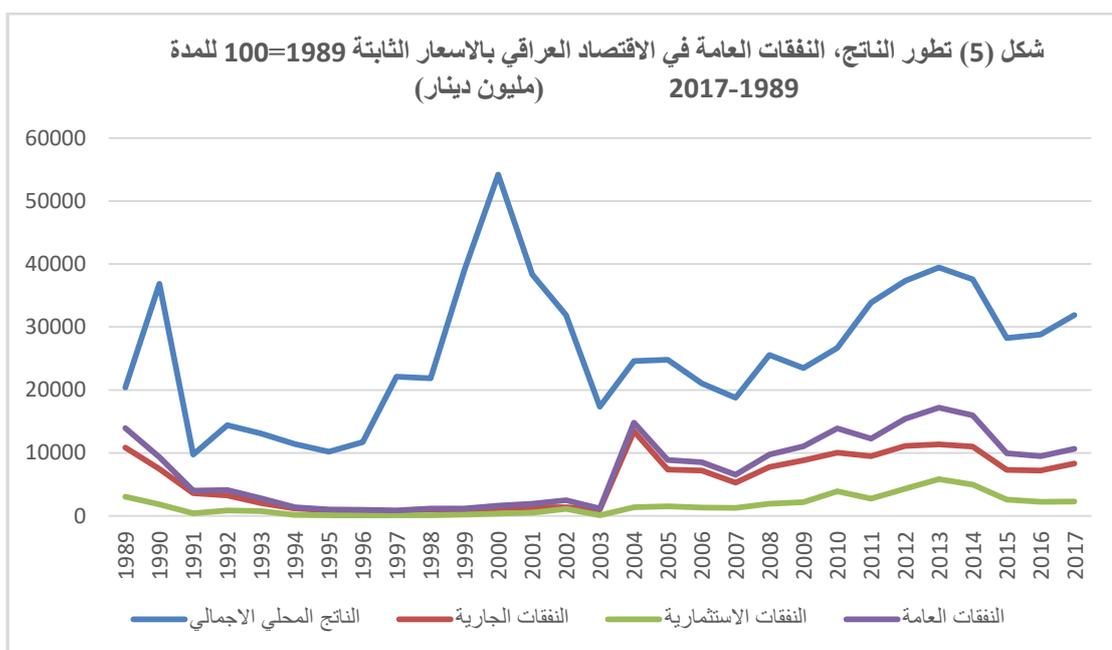
تم احتساب معدل النمو البسيط وفق الصيغة: .

$$R = \left[\left(\frac{NT}{NO} \right)^{(1/n)} - 1 \right] * 100$$

تم احتساب معدل النمو المركب وفق الصيغة: .

يوضح الجدول (1)، تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي بالاسعار الثابتة 1989=100 للاقتصاد العراقي خلال مدة البحث، إذ يتضح تذبذب الناتج المحلي الاجمالي بمعدلات موجبة وسالبة، والذي يعكس تغيرات اسعار النفط الخام والكميات المنتجة خلال مدة البحث، ذلك أن ناتج النفط الخام يساهم في تكوين الجزء الاكبر من الناتج المحلي الاجمالي. ويتضح تراجع الناتج في عام 1991 بمعدل (73.5%)، بعد فرض العقوبات الاقتصادية والتي انعكست أثارها بشكل مباشر على قطاع النفط الخام، في حين تحقق اعلى معدل نمو في عام 1997، إذ سجل (88.7%) بعد العمل بموجب مذكرة التفاهم.

كما شهدت الإيرادات الضريبية تذبذباً خلال مدة البحث، إذ تراجعت بمعدل (100%) في عام 2003، بسبب اثار الحرب في تلك المدة، في حين سجلت اعلى معدل نمو في عام 2004. و شهدت النفقات العامة بشقيها الجارية والاستثمارية تغيرات متباينة خلال مدة البحث، إذ سجلت النفقات الجارية تراجعاً في عام 1991 بمعدل (51.9%)، كما سجلت النفقات الاستثمارية تراجعاً بمعدل (77.2%)، بسبب أثار العقوبات الاقتصادية و توقف أغلب اعمال المشاريع الاستثمارية بسبب الحرب خلال تلك المدة. في حين سجلت النفقات العامة أعلى معدل نمو في عام 2004، بسبب زيادة الرواتب والاجور (كجزء من النفقات الجارية) وزيادة تخصيصات الانفاق لاعمار ما دمرته الحرب (النفقات الاستثمارية). ويوضح الشكل البياني (5) تطور الناتج والنفقات العامة خلال مدة البحث.



الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

يوضح الجدول (2)، تطور الاهمية النسبية لمتغيرات الاقتصاد العراقي المستخدمة خلال مدة البحث، إذ يتضح تراجع نسبة الإيرادات الضريبية الى الناتج المحلي الاجمالي، إذ سجلت أعلى نسبة (4.8%) في عام 1989، في حين سجلت أقل نسبة (0.001%) في عام 2003، وهذا يدل على تراجع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي. وسجلت النفقات العامة اعلى نسبة الى الناتج (68.3%) في عام 1989، بسبب ارتفاع نسبة مساهمة النفقات الجارية، وهذا يدل على زيادة تأثير الدولة في الاقتصاد. في حين سجلت اقل نسبة للنفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي في عام 1999 وبنسبة (3.0%)، وهذا يدل على تراجع تأثير الدولة.

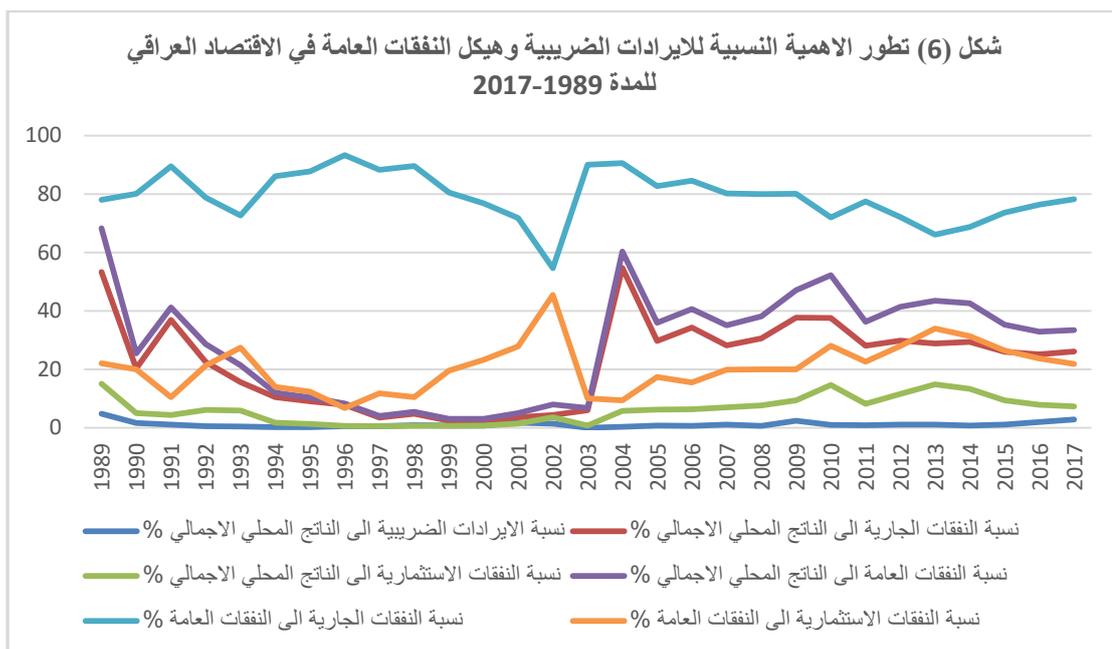
كما يتضح ارتفاع نسبة مساهمة النفقات الجارية الى النفقات العامة خلال مدة البحث، إذ سجلت أعلى نسبة في عام 1996 وبنسبة (93.3%)، وهذا يعني ارتفاع نسبة ما يخصص لاغراض الانفاق الجاري.

جدول (2)، تطور الاهمية النسبية للايرادات الضريبية وهيكل النفقات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة 1989-2017

نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة %	نسبة النفقات الجارية الى النفقات العامة %	نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة النفقات الاستثمارية الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة النفقات الجارية الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة الايرادات الضريبية الى الناتج المحلي الاجمالي %	السنوات
22.0	78.0	68.3	15.0	53.3	4.8	1989
19.9	80.1	25.4	5.0	20.3	1.6	1990
10.5	89.5	41.2	4.3	36.9	1.0	1991
21.3	78.7	28.6	6.1	22.5	0.5	1992
27.4	72.6	21.4	5.9	15.6	0.4	1993
13.9	86.1	12.0	1.7	10.4	0.2	1994
12.3	87.7	10.3	1.3	9.0	0.2	1995
6.7	93.3	8.3	0.6	7.8	0.5	1996
11.8	88.2	4.0	0.5	3.5	0.5	1997
10.4	89.6	5.4	0.6	4.8	0.8	1998
19.5	80.5	3.0	0.6	2.4	0.7	1999
23.2	76.8	3.0	0.7	2.3	0.7	2000
27.8	71.7	5.0	1.4	3.6	1.7	2001
45.4	54.6	7.9	3.6	4.3	1.4	2002
10.0	90.0	6.7	0.7	6.0	0.001	2003
9.4	90.6	60.3	5.7	54.7	0.3	2004
17.3	82.7	35.9	6.2	29.7	0.7	2005
15.5	84.5	40.6	6.3	34.3	0.6	2006
19.8	80.2	35.0	6.9	28.1	1.1	2007
20.0	80.0	38.1	7.6	30.5	0.6	2008
19.9	80.1	47.1	9.4	37.7	2.4	2009
28.0	72.0	52.2	14.6	37.6	0.9	2010
22.6	77.4	36.2	8.2	28.0	0.8	2011
27.9	72.1	41.4	11.5	29.8	1.0	2012
33.9	66.1	43.5	14.8	28.8	1.1	2013
31.3	68.7	42.6	13.3	29.3	0.7	2014
26.4	73.6	35.2	9.3	26.0	1.0	2015
23.7	76.3	32.9	7.8	25.1	1.9	2016
21.8	78.2	33.4	7.3	26.1	2.8	2017

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على ملحق البيانات.

ويوضح الشكل البياني (6)، تطور الاهمية النسبية للايرادات الضريبية والنفقات العامة خلال مدة البحث.



الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

ثانياً: تحليل نتائج الاختبارات القياسية

استند الجانب التطبيقي للبحث على مجموعة من القياسات الاقتصادية لتوضيح العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي

المستخدمة في البحث. ويمكن التعبير عن هذه المتغيرات كما يأتي:

- GDP الناتج المحلي الاجمالي.

- TR الايرادات الضريبية.

- CE النفقات الجارية.

- IE النفقات الاستثمارية.

وقد استخدمت المتغيرات في أعلاه بالقيم الثابتة (100=1989). ووحدة القياس مليون دينار.

تم قياس وتحليل تأثير ادوات السياسة المالية كمحددات لفعالية السياسة في الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (1989-2017)، إذ أن الناتج المحلي الاجمالي هو المتغير التابع. أما المتغيرات المستقلة، فهي الايرادات الضريبية، و النفقات الجارية، و النفقات الاستثمارية.

وقبل البدء بأختيار النموذج الملائم لتقدير دالة الناتج، يجب تحديد درجة استقرارية المتغيرات الاقتصادية المستخدمة

في التحليل.

1. اختبار جذر الوحدة Unit Root Test

بعد اجراء اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع كما موضح في الجدول (3)، يتضح استقرار السلسلة الاصلية على المستوى لمتغير الإيرادات الضريبية بوجود قاطع واتجاه عام وقاطع فقط عند مستوى معنوية (5%)، وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (10%). كما يتضح استقرار السلسلة الاصلية لمتغير النفقات الجارية على المستوى بوجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (5%). في حين يتضح عدم استقرار السلسلة الاصلية على المستوى لكل من متغيري الناتج المحلي الاجمالي والنفقات الاستثمارية، وقد استقر المتغيران على الفرق الأول بوجود قاطع واتجاه عام وقاطع فقط وعدم وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%).

جدول (3) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

المتغيرات	المستوى						الفرق الأول					
	a		b		c		a		B		C	
	t	t	t	t	t	t	t	t	t	t	t	
	المحتسبة	الدرجة	المحتسبة	الدرجة	المحتسبة	الدرجة	المحتسبة	الدرجة	المحتسبة	الدرجة	المحتسبة	الدرجة
GDP	-2.76	-3.22	-2.46	-2.62	-0.66	-1.60	-6.19*	-4.33	-6.28*	-3.69	-6.41*	-2.65
TR	-3.65**	-3.58	-3.016**	-2.97	-1.88***	-1.60						
CE	-3.64**	-3.58	-2.18	-2.62	-1.39	-1.60						
IE	-3.07	-3.22	-1.65	-2.62	-1.24	-1.60	-4.97*	-4.33	-5.07*	-3.69	-5.17*	-2.65

a تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام.

b تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط.

c تعني الانحدار بدون قاطع واتجاه عام.

*, **, *** تعني معنوي عند مستوى 1%, 5%, 10% على التوالي.

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

وبما أن بعض المتغيرات استقرت على المستوى والآخرى على الفرق الأول، يمكن استخدام نموذج ARDL

للابطاءات الموزعة.

2. تقدير دالة الناتج باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL

أستناداً الى نتائج اختبار نموذج ARDL لدالة الناتج في الجدول (4)، يتضح أن القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة هي (R-squared=0.6126)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر (61.26%) من التغير الحاصل في المتغير التابع. في حين أن قيمة (Adjusted R-squared=0.496). ووفق اختبار F، يتضح أن النموذج معنوي عند مستوى (1%).

جدول (4)، نموذج ARDL لدالة الناتج

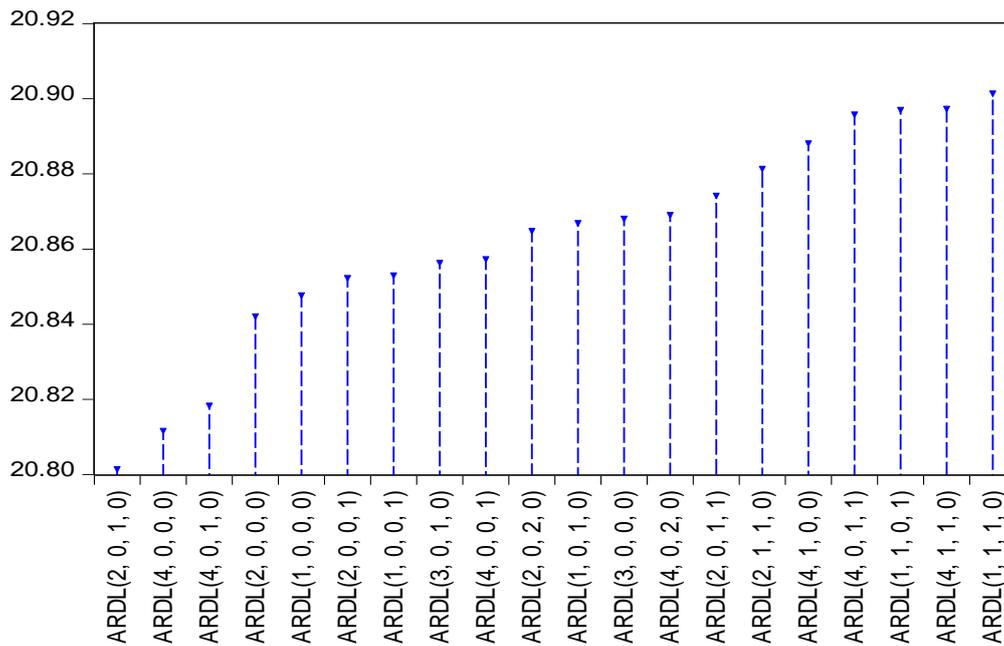
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.528582	0.211090	2.504064	0.0211
GDP(-2)	-0.167762	0.184131	-0.911101	0.3731
TR	13.70280	8.986881	1.524756	0.1430
CE	0.236998	0.719610	0.329342	0.7453
CE(-1)	-1.211509	0.635016	-1.907841	0.0709
IE	3.386022	2.078799	1.628836	0.1190
C	12592.72	4813.395	2.616183	0.0165
R-squared	0.612621	Mean dependent var		25829.27
Adjusted R-squared	0.496407	S.D. dependent var		10972.99
S.E. of regression	7786.903	Akaike info criterion		20.97669
Sum squared resid	1.21E+09	Schwarz criterion		21.31265
Log likelihood	-276.1853	Hannan-Quinn criter.		21.07659
F-statistic	5.271504	Durbin-Watson stat		1.604517
Prob(F-statistic)	0.002113			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

أن فترات الابطاء المثلى هي (0، 1، 0، 2)، كما يتضح من الشكل البياني (7)، وفق معيار Akaike، إذ أن الفترة المثلى هي التي تعطي اقل قيمة.

شكل (7) فترات الابطاء المثلى

Akaike Information Criteria (top 20 models)



الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

3. اختبار الحدود Bounds Test

استناداً الى نتائج اختبار الحدود لنموذج دالة الناتج في الجدول (5)، يتضح أن قيمة (F-statistic) المحسوبة (2.28) أقل من قيمة F الجدولية الصغرى والبالغة (2.37) عند مستوى معنوية (10%)، وهذا يعني عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

جدول (5)، اختبار الحدود Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	2.280418	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size		Finite Sample: n=35		
	27	10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

4. الاختبارات التشخيصية

أ. اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test

وفق الجدول (6)، يتضح أن قيمة احتمال F-statistic وقيمة احتمال Chi-Square، أكبر من (5%)، أي أنهما غير معنويتان، وبذلك نقبل فرضية العدم. وهذا يدل على أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

جدول (6)، اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.812987	Prob. F(6,20)	0.1475
Obs*R-squared	9.511777	Prob. Chi-Square(6)	0.1468
Scaled explained SS	9.208936	Prob. Chi-Square(6)	0.1622

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

ب . اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

وفق نتائج الجدول (7)، يتضح أن قيمة F المحتسبة وقيمة Chi-Square غير معنويتان عند مستوى (5%)، وبذلك فإن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

جدول (7)، اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.528166	Prob. F(2,18)	0.5985
Obs*R-squared	1.496666	Prob. Chi-Square(2)	0.4732

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

5. تقدير معالم (الاجل القصير. معلمة تصحيح الخطأ . الاجل الطويل)

جدول (8)، معالم الاجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficien t	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.167762	0.163851	1.023869	0.3181
D(CE)	0.236998	0.530893	0.446413	0.6601
CoIntEq(-1)*	- 0.639180	0.172799	-3.698988	0.0014
R-squared	0.449570	Mean dependent var	-	-

			184.751	
			9	
Adjusted R-squared	0.403701	S.D. dependent var	9205.38	
			5	
S.E. of regression	7108.437	Akaike info criterion	20.6803	
			9	
Sum squared resid	1.21E+09	Schwarz criterion	20.8243	
			7	
Log likelihood	-	Hannan-Quinn criter.	20.7232	
	276.1853		0	
Durbin-Watson stat	1.604517			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	2.280418	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

استناداً الى الجدول (8) وفق معالم الاجل القصير، يتضح أن التغير في الناتج المحلي الاجمالي لسنة سابقة، ليس له تأثير معنوي في الناتج المحلي الاجمالي للسنة الحالية، ذلك أن الجزء الاكبر من الناتج يعتمد على النفط الخام. كما يتضح بأن الزيادة في النفقات الجارية في السنة الحالية، ليس لها تأثير معنوي في الناتج المحلي الاجمالي في السنة الحالية، وهذا يفسر بأن الجزء الاكبر من النفقات الجارية الذي يؤدي الى زيادة الطلب يتم تلبيته عن طريق الاستيرادات، وبذلك ينحسر جزء مهم من تأثير النفقات الايجابية في الناتج. ويتضح من الجدول، أن معامل تصحيح الخطأ (-CointEq) * (1) سالب ومعنوي عند مستوى (1%)، أي بمعنى أن (0.639180) من الاخطاء في الاجل القصير يتم تصحيحها لبلوغ التوازن في الاجل الطويل، وهذا يدل على أن سرعة التكيف بطيئة جداً للوصول الى توازن الاجل الطويل.

ويتضح أن قيمة R-squared=0.449570، أي أن (44.9%) من التغير في النموذج تفسره المتغيرات المستقلة، والباقي تفسره متغيرات اخرى غير داخلية في النموذج.

جدول (9) معالم الاجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficien t	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TR	21.43809	12.21330	1.755307	0.0945
CE	- 1.524628	1.283679	-1.187702	0.2489
IE	5.297446	3.245766	1.632110	0.1183
C	19701.37	4773.075	4.127605	0.0005
$EC = GDP - (21.4381*TR - 1.5246*CE + 5.2974*IE + 19701.3695)$				

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

وفق نتائج معالم الاجل الطويل التي يوضحها الجدول (9)، فإن كلاً من الايرادات الضريبية و النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية، ليس لها تأثير معنوي طويل الاجل في الناتج المحلي الاجمالي عند مستوى (5%). ذلك أن تغيرات الضرائب ليس لها تأثير مهم في الناتج المحلي الاجمالي في الاجل الطويل، إذ أن الجزء الاكبر من الناتج يتأتى من قطاع النفط الخام، وبذلك فإن أي تغير في الضرائب لا يكون له تأثير مهم في الناتج في ضوء تراجع تأثير واهمية القطاع الخاص. كما أن الزيادة في الطلب الناجمة عن الزيادة في النفقات الجارية والاستثمارية، يتم تلبيتها عن طريق الاستيراد، الامر الذي يقلل من اهميتها في توسيع الناتج المحلي في الاجل الطويل، فضلاً عن ضعف مساهمة النفقات الاستثمارية في توسيع الطاقة الإنتاجية.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. يمكن للحكومة تحقيق استقرار الاقتصاد عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية للتأثير في مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهذا يعتمد على بنية الناتج المحلي الاجمالي ومستوى تطور البلد الاقتصادي. لذا فإن تفعيل تأثير ومساهمة القطاع الخاص في الناتج، سيعزز من فعالية أدوات السياسة المالية.
2. أن تأثير السياسة المالية في المدى القصير يعتمد على مدى مساهمة الضرائب والنفقات و كيفية تمويل أية زيادة في الإنفاق الحكومي. كما يعتمد على ما إذا كانت إجراءات السياسة المالية مؤقتة أم دائمية، فالزيادة في الإنفاق الحكومي الممولة من السندات تؤدي الى زيادة أكبر في الناتج على المدى القصير من الزيادة الممولة من الضرائب.

3. يكون التأثير المضاعف للانفاق الحكومي محدوداً، إذا تسببت اجراءات السياسة المالية في تخفيض أحد مكونات الطلب الكلي وفق مبدأ المزامحة. وهذا يعتمد على مدى استجابة مكونات الطلب الكلي للتغيرات في أسعار الفائدة، إذ في اقتصاد مغلق، يتم مزامحة الاستهلاك والاستثمار عن طريق السياسة المالية التوسعية.
4. كلما كان الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من مستوى الامكانات، فإن السياسة المالية تكون أكثر فعالية، وفي هذه الحالة يقل أثر المزامحة.
5. يعتمد تأثير السياسة المالية في الاقتصاد المفتوح على نظام سعر الصرف المعتمد، إذ تكون السياسة المالية التوسعية غير فعالة وفق نظام سعر الصرف المرن؛ لأن تأثير المزامحة يكون أكبر، إذ قد تكون الصادرات الصافية مزامحة ايضاً. أما في ظل نظام سعر الصرف الثابت، تكون السياسة المالية أكثر قوة مما هي عليه في ظل سعر الصرف المرن.
6. أن الهدف الرئيس لسياسة الانفاق الحكومي في الاجل الطويل، هو تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومعتدل، إذ تهدف العديد من برامج الانفاق الحكومي الى تعزيز النمو الاقتصادي عن طريق تأثيرها في تكوين رأس المال المادي والبشري خلال مدة من الزمن. وبذلك يعد تأثير النفقات في النمو الاقتصادي، مؤشراً مهماً لأنتاجية الانفاق العام.
7. عن طريق تحليل تطور المتغيرات الاقتصادية خلال مدة البحث، يتضح تراجع نسبة الايرادات الضريبية الى الناتج المحلي الاجمالي، وهذا يدل على ضعف مساهمة القطاع الخاص في الناتج. وارتفاع نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي لاغلب سنوات البحث، وهذا يعني زيادة تدخل الدولة في الاقتصاد. كما يتضح هيمنة النفقات الجارية على الجزء الاكبر من الانفاق، أي بمعنى ارتفاع ما يخص لاغراض النفقات الجارية مع تراجع تأثير النفقات الاستثمارية.
8. استناداً الى نتائج الاختبار القياسي يتضح ما يأتي:.
- أ- وفق نتائج معالم الاجل القصير، ليس للناتج المحلي الاجمالي في السنة السابقة تأثير معنوي في الناتج المحلي الاجمالي في السنة الحالية، ذلك أن الجزء الاكبر من الناتج يعتمد على النفط الخام وأن أي تغيير في مكونات الناتج الاخرى ليس لها تأثير مهم.
- ب- ليس للنفقات الجارية تأثير معنوي في الاجل القصير في الناتج المحلي الاجمالي، ذلك أن الجزء الاكبر من الزيادة في الطلب الناجمة عن زيادة النفقات الجارية يتم اشباعها عن طريق الاستيرادات والتي تعتبر عنصر تسرب من الدخل، الامر الذي يقلل من تأثير زيادة النفقات في الناتج.
- ت- ليس للايرادات الضريبية تأثير معنوي طويل الاجل في الناتج المحلي الاجمالي، ذلك أن ناتج النفط الخام يساهم في تكوين الجزء الاكبر من الناتج في ضوء تراجع تأثير واهمية القطاع الخاص، وبذلك فإن أي تغيير في الضرائب لا يكون له تأثير فعال في الناتج.
- ث- أن كل من النفقات الجارية والاستثمارية، ليس لهما تأثير معنوي طويل الاجل في الناتج المحلي الاجمالي، وهذا يوضح عدم فاعليتهما، إذ غالباً ما يتم اشباع الطلب الاضافي الناجم عن زيادة النفقات العامة عن طريق الاستيرادات، بالاضافة الى ضعف مساهمة النفقات الاستثمارية في توسيع الطاقة الأنتاجية في الأقتصاد.

ثانياً: . التوصيات

- 1- ضرورة العمل على تنويع بنية الناتج المحلي الاجمالي، وتوجيه ادوات السياسة المالية وفق هذا الهدف، بما يضمن زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص من جهة، وفعالية ادوات السياسة المالية من جهة أخرى.

- 2- الحرص على اعتماد مبدأ الكفاءة والعدالة عند فرض وجباية الضرائب، كي لا تكون الضريبة عائقاً امام النشاط الاقتصادي، فضلاً عن اعتماد مؤشر انتاجية الانفاق العام في توجيه النفقات وفق مبدأ النفقة-المنفعة.
- 3- اعتماد منهج التكامل بين القطاعين الخاص والعام، إذ يتركز عمل القطاع العام في توفير المنافع العامة التي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها (عن طريق زيادة نسبة مساهمة النفقات الاستثمارية)، والتي تكون مكمله لعمل مشاريع القطاع الخاص بحيث لا يواجه مزاحمة من قبل القطاع العام.
- 4- مراعاة الهدف من توجيه أدوات السياسة المالية وبدقة عالية، كي لا تتسبب في آثار سلبية على الاقتصاد المحلي، فعندما يكون الاقتصاد عند مستوى أدنى من الناتج المحتمل، في هذه الحالة يجب استهداف الطلب الكلي عن طريق ادوات السياسة المالية، أما اذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى الناتج المحتمل، يجب توجيه أدوات السياسة (خاصة النفقات الاستثمارية) نحو زيادة العرض المحلي.
- 5- العمل على توجيه النفقات بشقيها الجارية والاستثمارية نحو الطلب المحلي، مع قيام الحكومة بشراء منتجات القطاع الخاص، الامر الذي يعزز من فعالية السياسة المالية ويوفر فرص عمل لافراد المجتمع ويزيد الايرادات العامة فيما بعد. ويستتقى من ذلك أستيراد السلع الاساسية لاغراض التنمية الاقتصادية.
- 6- تخصيص جزء من النفقات الاستثمارية لأستهداف المشاريع التنموية الواعدة اعتماداً على الأهمية الجغرافية في البلد وخاصة الصناعات التحويلية، مع مشاركة القطاع الخاص وفق مبدأ الكفاءة في الادارة والتنظيم، الامر الذي يعزز من فعالية السياسة المالية.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

أ . الكتب

1. جوزيف دانيالز وديفيد فانهوز: اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2012.
2. جيمس جوارتيني وريجارد استروب: الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1999.
3. سامويلسون ونوردهاوس: علم الاقتصاد، الطبعة العربية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت -لبنان، 2006.
4. محمد حسين باقر و علي خضير ميرزا: الأساليب الإحصائية لقياس التضخم ودراسة اثاره وسبل معالجته ، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، مطبعة ووفسيت المشرق، بغداد، 1984.

ب . التقارير والنشرات والدراسات

1. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، تقارير اقتصادية لسنوات مختلفة.
2. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، نشرات احصائية لسنوات مختلفة.
3. وزارة التخطيط . الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الارقام القياسية، بغداد، نشرات احصائية لسنوات مختلفة.

A- Books

1. David De La Croix And Philippe Michel: A Theory Of Economic Growth Dynamics And Policy In Overlapping Generations, Cambridge University Press, United Kingdom, 2004.
2. Douglas Curtis and Ian Irvine: Principles of Macroeconomics an Open Text, Lyryx Advancing Learning, 2017.
3. Errol D'Souza: *Macroeconomics*, Dorling Kindersley (India) Pvt. Ltd, 2008.
4. John B. Taylor and Akila Weerapana: *Macroeconomics, Financial Crisis Updated Edition*, South-Western, Cengage Learning, 2010.
5. Karl E. Case and Others: *Principles of Macroeconomics, Tenth Edition*, Pearson Education, Inc, the United States of America, 2012.
6. Manfred Gartner: *Macroeconomics, Third Edition*, Pearson Education Limited Edinburgh Gate, England, 2009.
7. Michael Parkin and Robin Bade: *Macroeconomics: Canada in the Global Environment, Ninth Edition*, Pearson Canada Inc., the United States of America, 2016.
8. N. Gregory Mankiw: *Macroeconomics, Ninth Edition*, Worth Publishers, the United States of America, 2016.
9. N. Gregory Mankiw: *Macroeconomics, Seventh Edition*, Worth Publishers, the United States of America, 2010.
10. Olivier Blanchard and David R. Johnson: *Macroeconomics, Sixth Edition*, Pearson Education, Inc, the United States of America, 2013.
11. Olivier Blanchard and Others: *Macroeconomics A European Perspective, First Published*, Pearson Education Limited, the United Kingdom London, 2010.
12. Olivier Blanchard: *Macroeconomics, Global Edition ,Seventh Edition*, Pearson Education Limited, the United States, 2017.
13. R. Glenn Hubbard and Anthony Patrick O'brien: *Economics, Fifth Edition*, Pearson Education, Inc, the United States of America, 2015.
14. R. Glenn Hubbard and Anthony Patrick O'brien: *Macroeconomics, Fifth Edition*, Pearson Education, Inc, the United States of America, 2015.
15. Richardt. Froyen: *Macroeconomics Theories and Policies, Ninth Edition*, Pearson Education, Inc., United States of America, 2009.
16. Robert J. Gordon and Stanley G. Harris: *Macroeconomics, Eleventh Edition*, Pearson Education, Inc, United States of America, 2009.

17. Wendy Carlin and David Soskice: Macroeconomics: Imperfections, Institutions, And Policies, Oxford University Press Inc., New York, The United States, 2006.

B– Research and studies

1. Chude, Nkiru Patricia and Chude, Daniel Izuchukwu: Impact of Government Expenditure on Economic Growth in Nigeria, International Journal of Business and Management Review Vol.1, No.4, December 2013.
2. Vijay L.N. Gangal And Ms. Honey Gupta: Public Expenditure And Economic Growth A Case Study Of India, Global Journal Of Management And Business Studies, Research India Publications, Issn 2248–9878 Volume 3, Number 2 2013.

ملحق البيانات: تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد العراقي بالاسعار الجارية للمدة 1989-2017

(مليون دينار)

الرقم القياسي لاسعار المستهلك 1989 100=	النفقات العامة	النفقات الاستثمارية	النفقات الجارية	الايادات الضريبية	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	السنوات
100.0	13934	3062	10872	987	20407.9	1989
151.6	14179	2822	11357	915	55926.5	1990
434.5	17497	1844	15653	411	42451.6	1991
798.5	32883	7007	25876	578	115108.4	1992
2456.3	68954	18894	50060	1300	321646.9	1993
14545.2	199442	27700	171742	3436	1658325.8	1994
65655.8	690784	84946	605838	13641	6695482.9	1995
55522.9	542542	36440	506102	29699	6500924.6	1996
68307.0	605802	71707	534095	72264	15093144	1997
78396.1	920501	95796	824705	129081	17125847.5	1998
88256.1	1033552	201960	831592	229548	34464012.6	1999
92649.5	1498700	347037	1151663	328113	50213699.9	2000
107819.8	2079727	578861	1490866	704415	41314568.5	2001
128647.6	3226927	1465000	1761927	593678	41022927.4	2002
170556.6	1982548	198254.8	1784293.2	349.0	29585788.6	2003
216542.0	32117491	3014733	29102758	159644.0	53235358.7	2004
296574.8	26375175	4572018	21803157	495282.0	73533598.6	2005
454444.4	38806679	6027680	32778999	591229.0	95587954.8	2006
594571.8	39031232	7723043.7	31308188.3	1228336.0	111455813.4	2007
610433.9	59403375	11880675	47522700	985837.0	155982257.6	2008
593333.1	65658000	13091000	52567000	3334809.0	139330210.6	2009
607911.3	84,659,000	23678000	60,981,000	1532438.0	162064566.0	2010
641927.1	78,758,000	17832000	60,926,000	1783593.0	217327107.4	2011
680802.4	105,140,000	29351000	75,789,000	2633357.0	254225490.7	2012
693436.8	119,128,000	40381000	78,747,000	2876856.0	273587529.2	2013
708986.9	113,473,600	35487400	77,986,200	1885127.0	266420384.5	2014

706604.6	70,397,510	18564670	51,832,840	2015010.0	199715699.9	2015
707283.9	67,067,400	15894000	51,173,400	3861896.0	203869832.2	2016
708642.7	75490100	16464400	59025700	6298272.0	225995179.1	2017

المصادر: .

- . البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، نشرات احصائية لسنوات مختلفة.
- . البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، تقارير اقتصادية لسنوات مختلفة.
- . وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء، مديريةة الارقام القياسية، بغداد، نشرات احصائية لسنوات مختلفة.
- . تم توحيد الارقام القياسية وفق المعادلة: . الرقم القياسي للسنة t = الرقم القياسي للسنة t في السلسلة الثانية* (الرقم القياسي للسنة المشتركة في السلسلة الاولى/ الرقم القياسي للسنة المشتركة في السلسلة الثانية)⁽⁵⁴⁾.

(54) محمد حسين باقر و علي خضير ميرزا: الأساليب الإحصائية لقياس التضخم ودراسة اثاره وسبل معالجته ، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، مطبعة واوفسيت المشرق، بغداد، 1984، ص96.